المقدمة العامة

تسعى دول العالم من أجل تطوير وتوسيع اقتصادياتها وتحسين مستوى معيشتها، وهي في سبيل ذلك تسعى إلى خلق مؤسسات ذات بنية تنظيمية قوية جدا تكون منتجة ومنتجة وقابلة للاستمرار وهذا يتطلب تنظيمها من نوع خاص يقوم أساسا على خلق بيئة تتوفر مقومات قيام الشركات بدورها الفعال في دفع عملية التنمية الاقتصادية، بحيث يتطلب توفر عناصر متنوعة من الشروط الأساسية، منها الشفافية والقابلية للمحاسبة وتعزيز الثقة في عالم الأعمال، بالإضافة إلى توزيع الأرباح وهذا جوهر حكومة الشركات.

ظهر مفهوم حكومة الشركات في عالم الأعمال في السنوات القليلة الماضية وذلك نظرا للمتطلبات الجديدة التي فرضتها مظاهر العولمة وما صاحبها من تطورات على الصعيد القانوني والاقتصادي، بذلك أصبحت الحكومة من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعمالية على حد سواء مما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين الذين على إدارة الشركات وندقي الحسابات الذين لم يصبحوا عن الفوائد المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل ونقص ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما ازداد تعثر بعض الشركات العملية.

من هنا يمكن القول أن مصطلح الحكومة بدأ إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عاني منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات أولًا، ونفي الدولة والاقتصاد ثانياً لضمان نجاح الشركات وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

إن التطور الفعلي لنظرية حكومة الشركات لا يزال منذ مدة يسيل عبر ولعاب الكثير من المهتمين بإدارة المؤسسات وتناسكها وكذلك حسن أدائها، غير أن الاضطرابات والقضايا المالية المسجلة على مستوى الأسواق والتي ميزت هذه السنوات الأخيرة بإفلاس العديد من الشركات العالمية والمجموعات الكبرى، قد سارعت بإظهار مدى أهمية هذا المفهوم وضرورة تطبيقه بالصورة التي تخدم مصالح جميع الأطراف الفعالة في المؤسسة.

فالشكل الجوهري تعبر عنه نوعية المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة ومدى صدقتها ونزاهتها وتطبيقها مع الحقيقة، وأيضا في وجود ميكاتوزيسات قادرة على ضبط ورقابة صحة هذه المعلومات لفيد الفوائد في عمليات التلاعب التي يمكن أن تنتج عن ممارسات مالية مخادعة
عن طريق عرض معلومات وبيانات وهمية هدفها التأثير على اتجاهات وقرارات المتعاملين في الأحوال بطريقة تخدم مصالح المؤسسة المتمركزة.

تجمع الدراسات الحديثة والآراء المتخصصة على أنه لتحقيق هذا الهدف لا بد من توفر أنظمة حوكمة شركات جيدة وفعالة، لأن وجود نظام حوكمة يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العضوية على مجال الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والإنحراف الإداري، إذ تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية التي تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توفر كافة المقومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة ومن المعروف أن المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإقراض وشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإن استخدام المعلومات بحاجة إلى معلومات أخرى تتعلق بالتطورات المستقبلية والمعلومات غير المالية مثل وجود الإدارة المهارات الإدارية، رأس المال الفكري وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تداول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتشجيع إدارة الشركات وكفاءة أصول المال واستقرار الاقتصاد ككل.

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، بذلت الجزائر جهوداً مكثفة نحو بناء إطار ملذتي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسن مناخ الأعمال بها وفتح اقتصادها، فضلاً عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكليّة.

يظهر اهتمام الجزائر بالتصنيع من خلال الظاهرة العالمية والملتقيات الدولية التي أقيمت بالجزائر، على سبيل المثال لا الحصر: الملتقى الدولي حول "الحكم الراشد وواقع الاقتصاد الوطني" الذي جرت فعاليته بالمركز الجامعي لمعسكر 2005، الملتقى العالمي 2007، "حوكمة الشركات، أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات" بجامعتي تيماسان 2007، المليوني الذي جرت فعالياته بجامعتي عباسية سنة 2009، والملتقيات أخرى عديدة. بالإضافة إلى إدراج حوكمة الشركات كمقبساً ضمن المقايسات التي يتم تنظيمها لطلبة علوم التسويق في جامعة تيماسان على غرار الجامعات الجزائرية، وكذلك كتختصت لما بعد التدرج، وهذا إن دل على شيء إما يدل على حرص
المقدمة العامة

الجزائر في تكوين وتأطير الطلبة من الجانب الأكاديمي بحيث يصبح من الضروري تكييف تعليم وممارسة حوكمة الشركات مع المستجدات التي تفرضها التغيرات في إدارة الشركات، حتى تكون متسماة مع الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر.

في نفس الوقت الذي تجري فيه الخوضصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول، ستردّد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساعدة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المحاسبني المالي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي كدعمًا لتطبيق حوكمة الشركات.

في ظل هذه الظروف والمتغيرات و لتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق حوكمة الشركات؟

وإذ تعمم هذه الإشكالية، أرتّينا طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي مفهوم حوكمة الشركات وما هي متطلبات تطبيقها؟
2- كيف اكتسبت المعايير المحاسبية الدولية مكانة في بيئة الأعمال؟
3- كيف تساهم أخلاقيات المحاسبة والمراقبة في التطبيق العملي لحوكمة الشركات؟
4- ما هي محددات وأدوار النظام المحاسبني المالي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

إجابات قبليّة للأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- تساهم أخلاقيات المحاسبة والمراقبة في التطبيق العملي لحوكمة الشركات.
2- توجد علاقة إيجابية بين النظام المحاسبني المالي وحوكمة الشركات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالمه مع بعض المجهودات التي تبذل في الجزائر المتمثلة في اندماج المؤسسات المحلية أو مع مؤسسات أجنبية أخرى، وكذا دخولها الأسواق الدولية بالإضافة إلى إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية، هذا ما جعل القواعد الجديدة لإدارة المؤسسات" تمثل أمثالاً حاسماً لدعم القطاع الخاص وأداة قوية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرين بطريقة مؤثرة نحو استثمارات جديدة، من هنا جاءت أهمية البحث لتسلط الضوء على حوكمة الشركات والأهمية المرجوة من النظام المحاسبني المالي اتجاهها.
أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والسعى لاختبار الفرضيات المتبنيتين، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- محاولة إبراز دور حكومة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات ومعاييرها ومصداقتها.
- تبيان الاتجاهات الحديثة في مجال المحاسبة وخصوصا فيما يتعلق بمعاييرها الدولية.
- إبراز دور أخلاقيات مهنيي المحاسبة والمراجعة ومساهمتها في تحقيق حكومة جيدة للمؤسسات.
- التعرف على آراء مدراء المؤسسات فيما يخص دور النظام المحاسبي المالي في تطبيق حكومة المؤسسات، وكذا سبل تفعيلها في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود دوافع ومبادرات اختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى دون غيره من المواضيع إلى:

- شمولية الموضوع لكل الجوانب القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأخلاقية...
- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع على الأسفل في المكتبة الجزائرية ورغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة لفتح المجال لبحث أخر في هذا الموضوع.
- المرحلة الإنتقالية التي تشهدها الجزائر في مختلف الجوانب واندماجها في الاقتصاد العالمي، وإصدار دليل حكومة الشركات الجزائر.
- أهمية الموضوع، وهذا في ظل التطورات الحالية التي يشهدها العالم والذي أبرز ما يعرف بحكومة الشركات، واعتماد العديد من لهم علاقة بيئة الأعمال بدور المعايير المحاسبية في زيادة فعالية حكومة الشركات.

مكانة الموضوع من الدراسات السابقة:

موضوع بحثنا هذا يركز على حكومة الشركات في ظل المعايير المحاسبية الدولية. فقد壁纸 خلال السماح المكتبي الذي قمنا به، يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا، حيث اتجهت إلى ثلاث نواحي أساسية وهي:

1- دراسات تناولت أهمية، ماهية وأدوات حكومة الشركات.
2- دراسات تناولت أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وضرورة تكييف المخطط المحاسبي الوطني.
3- دراسات تناولت تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

ومن بين هذه الدراسات نذكر:

* نبيل حمدي، "التفاقيح الخارجية كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمع صيدل
وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، سنة 2008. حيث اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بإبراز إطار الاعتماد على حوكمة الشركات وكذا دور المراجع الخارجي فيها، وقد خصص إلى أن هناك دور للمراجعة الخارجية وهذا فيما يخص دورها كآلية رقابية ضمن علاقة الوكالة وفي التقليل من فجوة التوقعات وكد ما مسؤولية التدقيق الخارجي، في معرفة مدى قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط.

* هشام سفياني صالواتي، "تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مدخل لتطبيق حوكمة
وتحسين الأداء، دراسة حالة مؤسسة جنبون"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البلدي، سنة 2008. اهتمت الدراسة بدور تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تطبيق حوكمة الشركات، حيث خصص الباحث إلى أن تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسة الصغرى والمتوسطة يستوجب شروط معينة على المستوى الإداري بما فيه من تغيير لإيديولوجية مالكي المؤسسة تجاه مسيرهم، وكذا تكوين سلوك المسؤولين تجاه مستخدمي المؤسسة.

* عمرو علي عبد الصمد، "دور المراجعة الداخلية في تحقيق حوكمة الشركات- دراسة
ميدانية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة قسم علوم التسويق، جامعة المدينة 2008-2009. حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، حيث قام بدراسة وتحليل أداء مدارك المراجعة الداخلية وكذا أساليب الجامعة أهل الاختصاص في مجال المراجعة وتوصي إلى دورها الهام في تقييم نظام الرقابة الداخلية وبرامجها ودورها في إدارة المخاطر والمساعدة في تطبيق حوكمة الشركات.

* بن بلغت مداني، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد
العالمي-حالة الجزائر"، "طريقة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004، بلكيجل عبد القادر، "أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية في الجزائر، في ظل الشراء مع الاتحاد الأوروبي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، سنة 2008. شعب شنو "الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي" طريقة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006. كل هذه الدراسات تطرق إلى المعايير الدولية للمحاسبة ومعاييرها مع ضرورة صياغة المخطط المحاسبي الوطني وفقاً لهذا المعايير بهدف ضمان جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة حجم الاستثمار.
المقدمة العامة

* ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأسواق المالية، مذكرة مقدمة لبلد درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة 2009. تطرق البحث إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

* مطارع السيد مطاوع، دور المراجعة في حوكمة الشركات-دراسة تحليلية-، مدرس المحاسبة المساعد يسجد المحاسبة كلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، حيث أجريت دراسة حول الحوكمة في مصر والجهاز المصرفي، وتوصل إلى أنه يتطلب نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي وجود نوع من العقاب في حالة الخطأ ووجود آلية لتصحيح الأخطاء.

* Jan Cattrysse, "Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal Auditors", Roularta Media Group, 2005.

وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار الإطار العام لحوكمة الشركات وتبين الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل البيئة الحالية، وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أصبحت مطلوبة ضرورية للمؤسسات الحديثة، زادت أهميتها مع الإدارات المالية التي مست كبريات المؤسسات العالمية، كما بنيت أن دور المراجعة الداخلية تغير في ظل المستجدات الراهنة وأصبح آلية مهمة لتطبيق حوكمة الشركات.

من خلال تعمينا في دراسة الأبحاث السابقة، نجد أنه هناك تباين واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تسمت بخصوصية معينة حيث تناولت كل واحدة منها زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الرد بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى تبيان دور المعايير المحاسبية الدولية في تطبيق حوكمة الشركات.

المنهج المتبوع في الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي قصد وصف حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية الدولية، وكذا تحليل دور المعايير المحاسبية في تحقيق حوكمة الشركات، معتمدين في ذلك على تحليل بيانات المقابلات التي أجريت مع مدراء المؤسسات من أجل الوقوف على أراءهم.
المقتنيات العامة

أدوات الدراسة:

أعد تحليلنا الجيد للبحث سواء في جانبه النظراني أو الميداني، فمنا باستعمال بعض الأدوات المهنية في البحث العلمي ولعل أبرز هذه الأدوات مايلي:

* المصمم المكتبي: يتمثل في الإطلاع على الكتب، المقالات والأوراق الرسمية، وكل ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة لموضوعنا من أجل تعزيز فهم الموضوع والاستفادة من الدراسات السابقة.

* المقابلة: نبدأ في مجموعة من المقابلات المباشرة مع مدارس المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية من أجل الوصول إلى معرفة الدرجة المئوية بهذا المفهوم الجديد، حيث تمكننا إلى حد ما من وضع الخطوط العريضة لبحثنا وتوجيه مساره.

هيكل الدراسة:

إنجاز هذا البحث قمنا بنقسيمه إلى أربع فصول، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل، تتضمن تفاصيل عام وتحليل الفرصتين اللتين جاءتا في مقدمة البحث، ثم حاولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قمنا بتقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية بناء على النتائج المتواصل إليها.

الفصل الأول: التخصص العلمي لحوكمة الشركات.

قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى أهم النظريات التي تتناول مفهوم الحوكمة بالإضافة إلى تحديد مختلف مفاهيم الحوكمة وأهميتها وكذا المبادئ التي تقوم عليها الصدارة من الطرف المنظمات الدولية.

الفصل الثاني: المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية.

تناولنا عموميات حول المحاسبة بالتطرق إلى تطورها عبر التاريخ وأهميتها وأهدافها، وكذلك إلى أسباب نشأة المعايير المحاسبية الدولية وأسباب إنشاءها والるものيات التي تقوم عليها الصعيد العالمي.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبى والمراجعة في ضوء قواعد حكومة الشركات.

حرصنا في هذا الفصل أساساً على دراسة الإفصاح المحاسبى والمراجعة باعتبارهما أحد الأساليب الهامة التي تقوم عليها الحوكمة، بالإضافة إلى التطرق إلى أخطائيات الأعمال في مجال المحاسبة والمراجعة من أجل الوصول إلى حوكمة جيدة للشركات.

الفصل الرابع: حوكمة الشركات الجزائرية في ظل النظام المحاسبى المالي.

تتمثل هذا الفصل على الإصلاحات التي قامت بها الدول المتقدمة في مجال حوكمة الشركات بالإضافة إلى المبادرات العربية لإرسال قواعد الحوكمة خاصة واقعها في الجزائر، كما تناولنا واقع
المقدمة العامة

مجلس الإدارة في التشريع الجزائري وظروف التحول من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي وسبيل تفعيل حوكمة الشركات الجزائرية بواسطة النظام المحاسبي المالي من خلال تقييم آراء مدراء الشركات التي تمت زيارتها.